اقتصاد

ملف الهجرة بيد الحكومة

الحلقي يوصي بأهمية العدالة في تقنين الطاقة الكهربائية وخاصة الضواحي

محاسبة المديرين الذين خالفوا قوانين التوظيف وإعادة النظر بالعقود المبرمة منذ بداية العام

الوطن

ناقش مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية يوم أمس العديد من القضايا الخدمية والاقتصادية والمعيشية والظروف الطارئة التي أدت إلى زيادة ساعات تقنين الطاقة الكهربائية إضافة إلى تقييم أداء بعض المؤسسات الخدمية والاقتصادية ومعالجة الترهل الإداري فيها وكل مظاهر الخلل والروتين وتذليل الصعوبات كافة بهدف الارتقاء بالأداء وتقديم أفضل الخدمات المتاحة للمواطنين وأهمية توفير الوقود لمحطات الطاقة الكهربائية وقطع الغيار للمحطات وإعطاء إجازات الاستيراد الأولوية لتأمين احتياجات القطاع الخدمة.

وبحث مجلس الوزراء باستفاضة مسألة الهجرة خارج سورية وناقش أسبابها وظروفها وما تؤول إليه من مخاطر بسبب وجود عصابات مجرمة ومنظمة تتعرض لحياة المواطنين السوريين ومستقبلهم، كما تطرق النقاش إلى واقع التعامل المخزي لبعض الدول الأوروبية مع المهاجرين إليها ومخالفتها لأبسط مبادئ حقوق الإنسان مما يجعل سلوكها منسجماً مع سلوك المجموعات الإرهابية المسلحة التي تدفع المواطنين في بعض المناطق إلى الهجرة الداخلية أو الخارجية وتناولت المناقشات ضرورة معالجة ملف الهجرة واللاجئين السوريين إلى خارج الوطن وملاحقة كل مافيات التهريب التي تتاجر بالشباب السوري وإيجاد برامج تنموية تساهم في تعزيز استقرار المواطن السوري بالتوازي مع قيام الحكومة ببسط الأمن والاستقرار على مزيد من الأراضي السورية بهدف توفير المناخ المناسب الذي يعزز الاستقرار الاجتماعي والتنموي للشباب السوري، والمحافظة على الكوادر البشرية التي ساهمت ببناء سورية على مر عقود ومراعاة البعد الإنساني والاجتماعي.

وأكد رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي أنه نتيجة متابعاتنا اليومية ورصد كل ما ينشر في وسائل الإعلام لاحظنا وجود تقاعس في أداء بعض دوائر الخدمات والبلديات في بعض المناطق والمحافظات وضرب مثالاً على ذلك ما يجري في ضاحية قدسيا، هذه الضاحية التي بنيت بأسلوب حضاري إلا أن أداء مجلس مدينة ضاحية قدسيا وتراخيه أدى إلى انتشار بعض مظاهر الفساد وخاصة المكتب الفني حيث انتشرت مخالفات البناء والتعدي على الوجائب مبيناً أنه يجب ألا يكتفي فقط بإعفاء المقصر والفاسد بل المحاسبة أيضاً.

وطلب الحلقي من وزارة الإدارة المحلية سبر واقع الضاحية والمخالفات فيها وإعلام مجلس الوزراء بالإجراءات المتخذة، إضافة إلى أهمية قيام الوزارة بإجراء تقييم لمستوى أداء البلديات في المناطق والقرى المجتمع والعاملين في القطاع الصحي كافة من أجل دفع يخرجون عن القوانين الناظمة للتوظيف وإعادة النظر المتبعة لمحاربة كل مظاهر الفساد والترهل في جميع بكل الملاحظات والمقترحات.

كافة وضبط كل حالات الفساد والتراخي والتقصير في الأداء.

كما وجه بضرورة تفعيل أداء مراكز خدمات المواطنين كافة في محافظة دمشق منوهاً بأهمية عمل مراكز خدمة المواطنين على مدار الساعة من خلال تزويدها بمولدات كهربائية من أجل ضمان تشغيل الحواسب إضافة إلى منع وجود وسطاء ومعقبي معاملات للحد من وجود حالات فساد وابتزاز للمواطنين.

كما أشار إلى أهمية تحقيق العدالة في تقنين الطاقة الكهربائية وخاصة الضواحي، ووجه الوزارات كافة بضرورة وجود خطة طوارئ في كل وزارة لمواجهة الظروف الطارئة من خلال اتخاذ وسائل بديلة وخيارات جديدة لدى كل وزارة لتذليل التحديات الطارئة كافة من أجل التخفيف عن الإخوة المواطنين.

وأكد حرص الحكومة على الاهتمام بالقطاع الزراعي بمكوناته كافة وأهمية إعطاء الثروة الحيوانية الأهمية الكبرى لدورها الحيوي والمهم في تحقيق الأمن الغذائي من خلال الاهتمام بقطاع الدواجن وطلب من وزارة الزراعة التشجيع على إقامة مشروعات زراعية في قطاع الدواجن تحقق الاستقرار الاجتماعي والتنموي وتوفر مادتي البيض واللحوم للمواطن بأسعار مقبولة والانطلاق من سد حاجة السوق المحلية إلى التصدير.

وعن القطاع الصحي والدوائي لفت الحلقي إلى أهمية وضع إستراتيجية وطنية للدواء بالتشارك مع مكونات العملية الإنتاجية في القطاع الدوائي وتوفير مستلزمات نجاحه من أجل الوصول لتحقيق الأمن الدوائي من خلال إنتاج أصناف دوائية جديدة تلبي احتياجات المواطنين وتحقق الابتعاد عن الاستيراد.

وفي إطار ضبط تراخيص إقامة محطات وقود كلف الدكتور الحلقي وزارتي الإدارة المحلية والنفط بالتدقيق والمحاسبة لكل من يخرج عن ضوابط منح هذه التراخيص وإحالته للقضاء.

ووجه الحلقي الجهات المعنية بضرورة توفير المناخ المناسب للعمل والإنتاج في المدينة الصناعية في الشيخ نجار بحلب، وأهمية قيام اتحاد غرف الصناعة بواجبه في هذا الإطار وكلف الدكتور الحلقي وزارات الإدارة المحلية والدفاع والداخلية والصناعة واتحاد غرف الصناعة ومحافظ حلب متابعة واقع هذه المدينة الصناعية.

وثمن دور الإعلام الوطني في تصديه للحرب الإعلامية المضللة ومساهمته الكبيرة في إيضاح وفضح ممارسات العصابات الإرهابية ضد الاقتصاد الوطني والجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة لتعزيز مقومات صمود الشعب السوري.

ووجه الوزارات جميعها الالتزام بآليات التوظيف وخاصة الأشغال العامة والزراعة والصناعة كون إدارات هذه الوزارات لا تلتزم بآليات التوظيف.

وشدد على ضرورة محاسبة المديرين العامين الذين خالفوا قوانين التوظيف بالعقود المبرمة منذ ٢٠١٥/١/١ ومحاسبة كل مدير مخالف وخاصة أن عقد التوظيف ثلاثة أشهر هي من اختصاص الوزير والمحافظ فقط.

وطلب الحلقي تشميل خريجي كلية الاقتصاد اختصاص اقتصاد بالمسابقات التي تجريها المؤسسات الحكومية.

وأشار إلى المرسوم الرئاسي القاضي بتسمية الدكتور قيس خضر رئيساً لهيئة التخطيط والتعاون الدولي حيث أكد أهمية الدور التخطيطي المرحلي والإستراتيجي المنوط بهيئة التخطيط والتعاون الدولي من خلال رسم السياسات الاقتصادية والتنموية بالتعاون مع جميع الوزارات المعنية. مشيراً إلى أهمية قيام الهيئة بدعم وتمكين المجلس الأعلى للتخطيط من خلال رسم السياسات الاقتصادية والخطط والبرامج التنموية والاجتماعية وخاصة من خلال إعداد خطط التنمية الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل الشاملة منها والقطاعية والإشراف عليها ومتابعة تنفيذها بالتعاون مع الدول الصديقة لدعم وتنفيذ خطط التنمية والتحضير لمرحلة البناء والإعمار والتركيز على تحقيق تنمية حقيقية شاملة ومستدامة في جميع المحافظات والمناطق السورية تحقق العدالة الاجتماعية وتحقق نهضة تنموية شاملة.

وقدم نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات عمر غلاونجي عرضاً لواقع قطاع الخدمات والجهود المبذولة لتحسين أداء هذا القطاع وتوفير المناخ المناسب للعمل في المدينة الصناعية بالشيخ نجار إضافة إلى الإجراءات المتخذة لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للإخوة المواطنين.

بعد ذلك قدم وزير الكهرباء عماد خميس عرضاً للجهود التي تبذلها وزارة الكهرباء لتحسين واقع أداء القطاع الكهربائي من أجل تحسين أداء المنظومة الكهربائية بهدف تخفيض عدد ساعات التقنين.

من جهته قدم وزير النفط عرضاً لواقع أداء قطاع النفط والبدء بتزويد محطات التوليد بدءاً من اليوم مشيراً إلى وصول عدد من ناقلات النفط إلى الموانئ السورية سوف ينعكس إيجاباً على زيادة كميات المازوت والبنزين اعتباراً من يوم غد الأربعاء مشيراً إلى ضرورة ضبط آلية توزيع مادة المازوت على الإخوة المواطنين ضمن نواظم تحقق العدالة وعدم التصرف بمخصصات التدفئة لمصلحة قطاعات أخرى.

كما عرض وزير الموارد المائية واقع مياه الشرب والإجراءات التي تقوم بها الوزارة لتوفير مياه الشرب لجميع المناطق والأحياء خاصة لمدينة حلب وحماة وحفر آبار جديدة لتوفير مياه الشرب لمدينة السلمية إضافة إلى تجهيز ١٢ بئراً جديدة في المدينة.

بعد ذلك بحث مجلس الوزراء مشروع قانون تعديل المادة ٧٤ من قانون خدمة العلم الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٣٣ لعام ٢٠١٤ لجهة تشميل العاملين الدائمين والمؤقتين الذين أدوا الخدمة الاحتياطية من تاريخ ٢٠١٥/٣/١٥ فيها.

واطلع المجلس على مذكرة وزارة النقل حول رؤيتها لتنفيذ الأهداف والمهام المنوطة بها وبالجهات التابعة لها والبرامج والمشاريع المادية والتشريعات ومؤشرات القياس وما تم إنجازه خلال العام ٢٠١٤ والتحديات والصعوبات والحلول المقترحة.

واطلع المجلس على كتاب وزارة الإسكان والتنمية العمرانية المتضمن طلبها موافقة مجلس الوزراء على نقل ملكية المساحة الشاغرة من أراضي أملاك الدولة من العقار رقم ٤٨ من المنطقة العقارية أم العظام التابعة لمحافظة حمص لاسم المؤسسة العامة للإسكان مجاناً لتشييد مشروع سكني عليها.

واطلع المجلس على مذكرة وزارة النفط والثروة المعدنية المتضمنة مقترحاتها حول تطبيق برنامج استخدام البطاقة الذكية والوفورات المتحققة والإجراءات المتخذة حيال ذلك.

وبعد الاستماع إلى ملاحظات ومقترحات عدد من الوزراء المتضمنة تجاوز الثغرات أثناء التطبيق ومنع حصول حالات فساد في هذا المشروع الحيوي الذي يحد من مظاهر الفساد والهدر في هذا القطاع تمت الموافقة عليه بعد الأخذ

> الحكومة تمنع الوسطاء ومعقبي المعاملات للحدّ من الفساد وابتزاز للمواطنين
>
> إنتاج أصناف دوائية جديدة تلبي احتياجات المواطنين وتحقق الابتعاد عن الاستيراد

١,١ ترليون ليرة (٢,٨ مليار دولار) مستوردات سورية في ٨ أشهر والصادرات ١٠٩,٣ مليارات ليرة فقط

محمد راكان مصطفى

تجاوزت المستوردات السورية مبلغ ١١٠٢ مليار ليرة سورية أي ما يعادل ٢,٨ مليارات دولار على أساس سعر الصرف ٢٩٠ ليرة للدولار كسعر وسطي تقديري، منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر آب المنصرم بوزن يزيد على ٧,٥٣٨ مليارات كيلو غرام.

في المقابل بلغت الصادرات السورية عن الفترة نفسها ما قيمته ١٠٩,٣ مليارات ليرة سورية بوزن يزيد على ٣,٣٩٥ مليارات كيلو غرام.

أي أن العجز في الميزان التجاري بحسب الإحصائيات التي حصلت عليها «الوطن» من المديرية العامة للجمارك، يبلغ نحو ٩٩٢,٨ مليار ليرة سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير عام الجمارك مجدي الحكمية قيام المديرية بتنفيذ التعديلات على السلف الجمركية الصادرة عن وزير المالية بالقرار رقم ٥٣٦ من حيث إجراء التعديلات اللازمة على برامج المديرية والبدء بالتنفيذ اعتباراً من تاريخ الأول شهر أيلول.

وكشف الحكمية أن قيمة الإيرادات المحصلة حتى نهاية شهر آب بلغ ما يزيد على ٦٣,٣٦٩ مليار ليرة.

وبين حكمية استمرار المديرية العامة للجمارك بحملته التي أطلقتها بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٣ بهدف مصادرة المواد المهربة التي تدفقت إلى الأسواق عن طريق المناطق التي خرجت الأمانات الجمركية فيها عن الخدمة. كاشفاً أنه حتى تاريخ ٢٠١٥/٨/٢٦ بلغ عدد القضايا التي تم ضبطها خلال الحملة إلى ٢٢٩٠ قضية وبلغت قيمة الغرامات المحصلة ٢,١٢٣ مليار ليرة سورية.

مع تأكيده استمرار الحملة بعملها بهدف ضبط الأسواق المحلية ومكافحة أي مواد مهربة ودخلت بطريقة غير نظامية إلى الأسواق المحلية من دون أي رسوم جمركية ومن دون خضوعها إلى المواصفات والمقاييس المتخذة.

التصدير المؤقت للآلات بقصد الإصلاح والإعادة على طاولة اللجنة الاقتصادية

علي محمود سليمان

كشف مصدر اقتصادي مسؤول لـ«الوطن» عن مناقشة اللجنة الاقتصادية لموضوع التصدير المؤقت بقصد الإصلاح والإعادة سواء للقطاع العام أم القطاع الخاص، وذلك بعد صدور قرار منع تصدير الآلات لكافة أنواعها وأشكالها، والقرار شمل التصدير بقصد الإصلاح والصيانة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح المصدر بأن هناك العديد من الآلات التي تتعرض للأعطال وتحتاج للصيانة، ونتيجة لعدم قدوم أي خبراء صيانة من دول المنشأ وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية، تصبح هذه الآلات خارج الخدمة ولا يمكن تشغيلها وتحتاج إلى صيانة دورية، لافتاً إلى أن أغلبية المستفيدين من هكذا قرار في حال صدوره ستكون من القطاع الخاص.

وأشار المصدر إلى أن القانون الأساسي هو من صلاحية المديرية العامة للجمارك بعد الحصول على موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ولكن نتيجة الوضع الراهن خلال الأزمة بعد أن قام العديد من أصحاب المنشآت الصناعية بتصدير آلاتهم إلى الخارج وخاصة لدول الجوار، فكان قرار منع تصدير الآلات سواء جديدة أم مستعملة.

وأضاف المصدر: إن هناك إدخالاً مؤقتاً يماثل التصدير المؤقت، ولكن في هذا المجال يكون الإدخال المؤقت بقصد التصنيع وإعادة التصدير، فمثلاً سابقاً كان هناك إدخال مواد كيميائية وتصنيعها وإعادة تصديرها إلى الخارج لمصلحة طرف خارجي متعاقد معه، وبذلك هو لم يدخلها للاستهلاك في السوق المحلي، ولذلك لا يكون عليها رسوم الاستيراد، ويتم أخذ أجور تصنيع لمصلحة الجهة التي قامت بتصنيع المواد وإعادة تصديرها، موضحاً أن الإدخال المؤقت له مواد خاصة مشرعة في قانون الجمارك العامة.

الحميدان لـ«الوطن» ٩٥٪ من فلاحي المناطق الآمنة سوقوا محاصيلهم للحكومة

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام مؤسسة تجارة وتصنيع الحبوب ماجد الحميدان لـ«الوطن» أن أكثر من ٩٥٪ من الفلاحين في المناطق الآمنة سوقوا محاصيلهم لمراكز المؤسسة المنتشرة في مختلف المحافظات.

حيث سجل تقرير الشراء اليومي أمس في المؤسسة انعدام التسوق لمحصول القمح في معظم المحافظات باستثناء مركز القامشلي الذي تسلم نحو ٢١٨ طناً ونحو ٥٧ طناً في محافظة السويداء و٥٦ طناً في درعا و٧ أطنان في ريف دمشق.

وبين الحميدان أن إجمالي الكميات التي تسلمتها المؤسسة من القمح بلغت حتى أمس ٤٣٧ ألف طن معظمها في محافظة الحسكة حيث بلغت الكميات المسوقة فيها نحو ٣٠٦ آلاف طن ثم محافظة حماة بواقع ١٠٦ آلاف طن ثم حمص بواقع ١٠٦٠٠ طن وبعدها تنخفض كميات الأقماح المسوقة في محافظة درعا لنحو ٤٣٠٠ طن بسبب الظروف الأمنية المحيطة بالفلاحين وعدم تمكنهم من حصاد محاصيلهم وتسويقها.

وفيما يتعلق بمحصول الشعير أوضح أن إجمالي الكميات المسوقة تجاوزت ٩٥ ألف طن معظمها أيضاً من الحسكة بواقع ٩٤ ألف طن.

وعن القيم المالية للحبوب المسلمة أوضح الحميدان أن إجمالي القيم المالية التي تم تحويلها لفروع المؤسسة بلغ ٢٧,٧ مليار ليرة منها ١٩ مليار ليرة لفرع الحسكة و٧ مليارات ليرة لفرع حماة و٦٥٠ مليون ليرة لفرع حمص و٣٥٠ مليون ليرة لمحافظة ريف دمشق وتم تحويل ٢٧٠ مليون ليرة لفرع درعا و٢٠٠ مليون ليرة لفرع حلب.

وأفاد مدير المؤسسة أنه وعلى الرغم من انخفاض الكميات المسوقة لهذا العام إلا أن ذلك يعتبر طبيعياً بالقياس إلى الظروف الحالية التي تمر بها البلاد منذ أكثر من أربع سنوات وعدم قدرة الكثير من الفلاحين على زراعة أراضيهم أو عدم تمكنهم من حصاد المحصول وحتى عدم القدرة على تسويقه للمراكز الحكومية بسبب مخاطر الطرقات. وفي هذا السياق تعمل المؤسسة عبر فروعها وضمن العديد من الوسائل على تمكين الفلاحين في الوصول إلى محاصيلهم إلى المراكز القريبة منهم إضافة إلى تعويض الفلاحين الذين يصلون بمحاصيلهم إلى المراكز عن النفقات التي يتحملونها أثناء نقلهم للمحصول ضمن نسبة معينة ترتبط بالمسافة والبعد عن المركز إضافة إلى أن أبواب المراكز التابعة للمؤسسة كافة ستبقى مفتوحة أمام الفلاحين حتى نهاية العالم.

كما بين أنه يضاف إلى كل ذلك عامل يتصل برغبة الفلاح في الاحتفاظ بجزء من المحصول في منزله كانت تقدر في السنوات التي سبقت الأزمة بنحو ٢٥٪ من المحصول وذلك لتأمين احتياجاته من الحبوب اللازمة للمونة خاصة من محصول القمح الذي يستخرج منه البرغل والفريكة والطحين وغيرها، لكن ظروف الأزمة وما فرضته في كثير من الأحيان دفعت العديد من الفلاحين لزيادة الادخار من محصوله وخاصة لجهة تأمين ما يحتاجه من البذار للموسم الزراعي القادم وهنا يمكن القول: إن نسبة ما يدخره الفلاح من محصوله باتت تصل إلى ٥٠٪ لدى العديد من الفلاحين.

باختيار الجزائري ٩٠٠ سلعة جزائرية بالطريق «التفضيلي» إلى السوق السورية

الوطن

بيّن مصدر مسؤول في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لـ«الوطن» أن الوزارة تعمل حالياً على وضع الترتيبات والتحضيرات النهائية لتثمير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين سورية والجزائر، وأن لدى سورية حالياً فرصة للاختيار من مجموعة سلع جزائرية تصديرية تتألف من ٩٠٠ سلعة.

وتوقع المصدر أن تأتي الموافقة من الحكومة الجزائرية على منح التسهيلات والمزايا التفضيلية في غضون عشرين يوماً في الحد الأقصى وبعدها سيتم العمل من كوادر الوزارة الفينة على تحديد السلع التي يمكن لسورية أن تدخل إلى الأسواق الجزائرية من خلالها وتحقق المنافسة في الأسواق الجزائرية، ومنها إلى شمال إفريقيا.

وأضاف: إن هذا العمل يأتي ضمن إطار تعزيز السلع التصديرية السورية في الأسواق التقليدية أو فتح وإيجاد أسواق جديدة في البلدان المجاورة أو الصديقة في ظل محدودية المنافذ الحدودية التي حدت من التصدير إلى الأسواق الخارجية المختلفة.

وأشار المصدر إلى أن وزارة الاقتصاد تتابع هذا الموضوع بعد اللقاء الذي جرى بين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والسفير الجزائري بدمشق للتركيز على تسهيل انسياب البضائع وتعزيز تدفق حركة الاستثمارات بين البلدين حيث تعمل الوزارة بالتوازي مع ذلك وضع الترتيبات اللازمة لإعادة تشكيل مجلس الأعمال السوري الجزائري المشترك وفق أسس موضوعية وإيجاد الحلول المناسبة والمطلوبة لحل المشكلات التي تواجه القطاع الخاص السوري العامل في الجزائر ومعالجة جميع النقاط التي تم التباحث بشأنها بين الطرفين لوضعها حيز التطبيق العملي مع وضع الآليات المناسبة لتبسيط الإجراءات المتعلقة بحركة رجال الأعمال بين الجانبين لتطوير وتوسيع حركة التجارة البينية.

وصنفت الجزائر سورية في المرتبة الثانية من حيث حجم الأعمال الخارجية في الجزائر مع وجود أكثر من ١٣٠٠ نشاط سوري، وحصل السوريون على نسبة ٥٠٪ من إجمالي تأشيرات الدخول لرجال الأعمال ومنحت الجزائر ما يقارب ٣٠٠ تأشيرة دخول لأشخاص سوريين إلى الجزائر خلال شهر تموز الماضي.

٣,٢٦٣ مليارات لإسعاف «الصناعة» في ٢٠١٦

الوطن

علمت «الوطن» من مصادر رسمية أن وزارة الصناعة قد انتهت من إعداد خطتها الإسعافية للعام ٢٠١٦ وقد رصدت اعتماداً مبدئياً بقيمة ٣,٢٦٣ مليارات ليرة سورية وذلك بناء على التعميم الصادر من أمانة سر لجنة إعادة الإعمار إلى وزارة الصناعة ومؤسساتها.

وبالأرقام تم رصد ١٥٠ مليوناً للمؤسسة العامة للصناعة النسيجية و٣٢٠ مليوناً للمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان في رصدت الخطة الإسعافية ١٣٢ مليون للمؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء على حين كان النصيب الأكبر للمؤسسة التبغ والتي بلغت ١,٣٣٦ مليار ليرة على حين خصص ١٤ مليوناً للإسعاف مؤسسة السكر و٦٠ مليون للمؤسسة الغذائية إضافة إلى ١٢٠ مليوناً للمؤسسة الكيميائية و١٠ ملايين لمديرية التدريب المهني.

وأوضح المصدر أن هناك مباحثات لا تزال حول قيمة الاعتماد والتي اعتبرتها الجهات الوصائية في الوزارة كبيرة مقارنة في ظروف الأزمة.

وذكر المصدر أن الوزارة تسعى من خلال خطتها الإسعافية إلى التوسع في الصناعات التي يمتلك فيها ميزة فنية ولها استهلاك محلي كبير وعن طريقها نستطيع أن نوفر قطعاً أجنبياً إضافة إلى التركيز على الصناعات التي تعتمد على مواد أولية متوافرة محلياً لتحقيق قيم مضافة وعالية والتخلص من العقلية القديمة التي كانت تعتمدها الوزارة والمتعلقة بتصدير المواد الأولية أنه من الخطأ الفادح تصدير المادة بشكلها الأولي.

وذكر المصدر أن الوزارة سوف تستند في خطتها الإسعافية على وضع المشاريع الاستثمارية للشركات وفق دراسات الجدوى الموضوعة والاستفادة قدر الإمكان من الطاقات والإمكانات المادية والبشرية المتوافرة في الشركات ما يسهم في تحقيق ريعية أفضل ويعود بالفائدة على الشركة نفسها والاقتصاد الوطني وتلبية احتياجات السوق المحلية.

.. و١٩٥ مليون ليرة لإسعاف «الاقتصاد»

الوطن

قدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية خطتها الإسعافية المطلوبة للوزارة والجهات التابعة لها بنحو ١٩٤ مليون ليرة لعام ٢٠١٦. تتوزع على الإدارة المركزية في الوزارة التي قدرت بنحو ٧ ملايين ليرة مخصصة لإعادة تأهيل المبنى الإداري لمديرية اقتصاد حمص والمؤسسة العامة للمناطق الحرة حيث قدرت خطتها الإسعافية بحوالي ١٥٧ مليوناً و٧٠٠ ألف ليرة منها ١٥٢ مليون ليرة لإعادة تأهيل المبنى الإداري لفرع عدرا وتشمل تأهيل الشبكة الكهربائية بقيمة ١٢٥ مليون ليرة وتأهيل جزء من شبكة المياه والصرف الصحي بقيمة ٢٥ مليون ليرة لشراء آليات خدمة بقيمة مليوني ليرة وإعادة تأهيل المبنى الإداري لفرع حسياء بقيمة خمسة ملايين ليرة ويتضمن صيانة أجهزة الإنارة ولوحات التغذية الكهربائية وخطوط المياه التي تعرضت للتخريب إضافة إلى إنهاء أعمال التأهيل والتدعيم لبعض أبنية المطار والمستودعات بقيمة ٧٠٠ ألف ليرة.

وقدرت الوزارة خطة المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية الإسعافية بنحو ٢٢ مليون ليرة موزعة بقيمة ١٢ مليون ليرة تركيب زجاج سماوي على مساحة ٦٨٥ متراً مربعاً لبعض الأجنحة وبقيمة١٠ ملايين ليرة لشراء آليات خدمية وقدرت حصة المؤسسة العامة للتجارة الخارجية من الخطة الإسعافية بنحو ٧,٣ ملايين ليرة موزعة بقيمة ١,٨ مليون ليرة لإعادة ترميم فرع حمص و٥,٥ ملايين ليرة لإعادة تأهيل مستودع فرع اللاذقية.